مجلس الأعمال العراقي

Communication on progress 2012

Address: Eastern House- Swifiah- Al Sharqiya Building
Tel: 5820770, Fax: 5820771
E-mail:info@ibcjordan.org , **Website:** www.ibcjordan.org

الالتزام في دعم مبادئ الاتفاق العالمي

Statement of continued support

تعزيزا لمفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص و مبدءا الشفافية و النزاهة كان المجلس من أوائل المنظمين و الداعمين إلى مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة و الخاص بالمسئولية الاجتماعية للشركات ، هذه المبادرة التي تروج لترسيخ مبادئ عشرة تبنتها الأمم المتحدة ومنها الشفافية و مكافحة عمالة الأطفال و النزاهة و المحافظة على البيئة و حقوق الإنسان و غيرها من المبادئ السامية التي عمل المجلس على تطبيقها في منهاج عمله منذ بداية تأسيسه و لحد ألان من خلال إقامة ندوات وورش عمل للتعريف بهذه المبادرة ودورها في تنمية مجتمع الأعمال والمجتمع المدني العراقي ،وحرصا من الهيئة الادارية للمجلس في توسيع نطاق المشاركة في كافة نشاطات الشبكة المحلية للاتفاق العالمى في العراق، تم اختيار د.عاملة ناجي الحاصلة على شهادة الدكتوراه في المسؤولية الاجتماعية للشركات ، العضو في مجلس الاعمال العراقي، لتكون مستشارا للمجلس للمسؤولية الاجتماعية للشركات وممثلا عنه في اللجنة التنفيذية (Steering Committee) للشبكة المحلية للاتفاق العالمي في العراق .

ومن هذا المنطلق حرص المجلس منذ بداية عمله على إنشاء و دعم برامج الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية للجالية العراقية المتواجدة في الأردن إذ شكل المجلس لجان إنسانية تعمل على دعم البرامج الإنسانية وتحسين أوضاع العراقيين الأقل حظا سواء في داخل العراق أو المتواجدين في الأردن و تشمل أعمال هذه اللجنة البرامج الصحية و المعيشية و التعليمية و تسعى هذه اللجان لإيجاد موارد تساعد لتخفيف العبء عن هذه الشريحة من المحتاجين، ومنها برنامج "لدي حلم" لدعم الأطفال العراقيين المصابين بأمراض مستعصية وبرنامج "فرح" والذي تم تخصيصه للأطفال المصابين بحروق والذين شوهوا نتيجة الأعمال الإرهابية التي تجري في العراق، وبرنامج "البلسم" الذي تم تخصيصه للمرضى العراقيين الأقل حظا والأكبر سنا المتواجدين في غرف العناية الفائقة في مستشفيات الأردن.

بالإضافة إلى كل ما سبق، يرعى المجلس الكفاءات العراقية المقيمة في المملكة من أدباء و فنانين و أساتذة جامعة و مثقفين و غيرهم من الكفاءات من خلال تسليط الضوء على إبداعاتهم و دعمهم في إقامة معارض فنية و إيجاد فرص لنشر إبداعهم إقليميا و عالميا ,ولم تقتصر رعاية المجلس للكفاءات العلمية المقيمة في الأردن بل وشارك مجلس الأعمال العراقي بالرعاية الماسية لجائزة "تميز" للإبداع المعماري لمشاريع تخرج طلبة كليات الهندسة المعمارية في الجامعات العراقية لعام 2012، لتحفيز الإبداع العلمي وتشجيع المواهب والكفاءات العراقية.كما يسعى المجلس إلى تنشيط الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي المقيم بالأردن وفي خارج العراق من خلال فعاليات ثقافية و لقاءات اجتماعية متنوعة.

وانطلاقا من نشاطات المجلس المتعددة في المجال الإنساني وحرص الأعضاء على المشاركة في مبادرات التأهيل الاجتماعي والاقتصادي ، شارك المجلس و بفخر شديد بتنظيم معرض تشكيلي فني وأنساني بعنوان " ذاكرة مكان" ، هذا المعرض الذي يمثل تمسك العراقي بجذوره الحضارية الأصيلة صارخا بصوت عال هو العراق ، هو ارضي ، هو تاريخي ، هو حلم أجدادي و أولادي ، هو المكان الذي له ذاكرة حية لا تزول.

تم تنظيم هذا المعرض التشكيلي الفني بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية – بعثة العراق، وسفارة جمهورية العراق لدى البلاط الهاشمي و بمشاركة نخبة من الفنانين التشكيلين العراقيين والأردنيين و الأوربيين بهدف دعم المجتمعات المتضررة في العراق من خلال عمل منظمة الهجرة الدولية التي تضطلع بدور إنساني رفيع من اجل رفع المعاناة عن المهجرين العراقيين في داخل و خارج العراق ومن خلال دعم السفارة العراقية في الأردن التي حققت نجاحات تحولت فيها من سفارة إلى بيت دافئ لكل العراقيين ، وتأتي هذه المشاركة تحقيقا لأهداف المجلس وغاياته الإنسانية و مسؤوليته الأخلاقية في مساعدة العراقيين الأقل حظا في داخل العراق و خارجه.

سعد ناجي
أمين السر
مجلس الأعمال العراقي

الإدارة

يشمل الكادر الإداري للمجلس مدير عام و قسم للعلاقات العامة و المعارض و المؤتمرات، قسم الكومبيوتر و تكنولوجيا المعلومات، قسم المحاسبة، قسم شؤون الأعضاء، يدقق حسابات المجلس مكتب تدقيق قانوني، للمجلس محام هو المستشار القانوني للمجلس.

للمجلس موقع الكتروني تفاعلي ولدية صفحة على الفيسبوك و صفحة على اليوتيوب كما للمجلس حساب على السكايب.

استطاع المجلس خلال سنوات عمله بانجاز العمل الجاد المليء بالنجاحات و الفعاليات فيها أن يظهر كمنظمة مهنية راقية ذات طابع اقتصادي و أنساني و ثقافي واضح نالت احترام الحكومة الأردنية و الحكومة العراقية كما تم اعتماد المجلس كمرجعية للمستثمرين العراقيين خارج العراق للعديد من السفارات و المنظمات الاقتصادية، استطاع المجلس في هذا العام أن يكون شريك فعال في اتخاذ القرارات الخاصة بالتواجد العراقي على ارض المملكة كما قدم المجلس العديد من أوراق العمل و الدراسات الغرض منها إيجاد بيئة مريحة للمستثمر العراقي خارج العراق و روج المجلس للمشاريع الاستثمارية في العراق و الأردن على أساس أرضية واحده تخدم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

نبذة عن المجلس:

انطلقت فكرة تأسيس مجلس الأعمال العراقي بناء على الرغبة المشتركة التي تولدت لدى عدد من المستثمرين و رجال الأعمال العراقيين المتواجدين على أرض المملكة الأردنية الهاشمية حيث اجمعوا على أهمية تكوين مرجعية اقتصادية لهم ومن يرغب بالانضمام إليهم تساهم في تضافر جهودهم و توحيدها بما يحقق لهم التفاهم والتقارب المطلوب الذي يهدف إلى الإسهام الفاعل في اكتشاف السبل التي تمكن هؤلاء المستثمرين من المساهمة الفعالة في جهود أعمار العراق في مختلف المجالات وتقديم الدور الوطني المطلوب منهم في هذه المرحلة للمساعدة في التغلب على التحديات و المشاكل التي تواجه الشعب العراقي العظيم، وقد وجدت فكرة تأسيس مجلس الأعمال العراقي صدىً طيباً ومباركة من لدن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحصلت موافقة الجهات الأردنية المختصة مشكورة على أطلاق مجلس الأعمال العراقي في الأردن.

الهيئة الإدارية:

- د .ماجد علاوي الساعدي رئيس مجلس الإدارة
- المهندس جلال بزيع الكعود نائب رئيس مجلس الإدارة
- د .محمود احمد القشطيني نائب رئيس مجلس الإدارة
- سعد محسن ناجي أمين سر المجلس / عضو مجلس الإدارة
- أحمد هاشم الشابندر /عضو مجلس الإدارة
- وسن رضا الخفاجي/ عضو مجلس الإدارة
- علي فاضل حسين شمارة /عضو مجلس الإدارة
- خليل عبد الوهاب البنية /عضو مجلس الإدارة
- زياد الصافي /عضو مجلس الإدارة

- سرمد علاوي /عضو مجلس الإدارة
- نزار أوجي /عضو مجلس الإدارة
- تركي القيسي /عضو مجلس الإدارة
- محمد الصراف / عضو مجلس الإدارة

لجان المجلس

يضم المجلس اللجان التالية:

اللجنة الاقتصادية:

تعمل اللجنة على جمع قاعدة معلومات اقتصادية وتجارية و استثمارية سواء في العراق أو في المملكة الأردنية الهاشمية و تهتم اللجنة بالمشاركة بالمؤتمرات و المعارض و الندوات الاقتصادية التي تخدم عمل المجلس.

لجنة العلاقات الدولية:

تتخصص هذه اللجنة بإقامة ومتابعة العلاقات و الاتصالات مع كبار المسؤولين و الشخصيات و السفراء و الملحقين التجاريين في المملكة و العراق و باقي دول العالم كما تنظم هذه اللجنة الاتصال بالغرف التجارية و الجمعيات المماثلة لإغراض التعاون كما ترتب هذه اللجنة كافة اللقاءات مع الوفود القادمة إلى المملكة.

لجنة الثقافة و الأعلام:

تعمل هذه اللجنة على الترويج الثقافي لحضارة ما بين النهرين من خلال المؤتمرات و الندوات و المعارض الثقافية و تدعم هذه اللجنة نشاطات الفنانين و المثقفين العراقيين المتواجدين في المملكة كما تعمل على التواصل مع الصحافة والإعلام لغرض تعريفهم بأهداف المجلس و نشاطاته.

لجنة الشؤون الإنسانية:

تعمل اللجنة على دعم البرامج الإنسانية التي تهدف لتحسين أوضاع العراقيين الأقل حظا سواء في الداخل أو المتواجدين في المملكة و تشمل أعمالها البرامج الصحية و المعيشية و التعليمية و تسعى اللجنة لإيجاد موارد و تبرعات لهذه البرامج الإنسانية.

لجنة النشاطات الاجتماعية:

تهدف إلى توطيد الروابط بين إفراد الجالية العراقية المتواجدين في الأردن فيما بينهم و مع المجتمع المحلي الأردني ، تقوم اللجنة بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق هدفها من لقاءات و حفلات و السفرات الاجتماعية.

لجنة الكفاءات العلمية:

تعمل هذه اللجنة على الاتصال بالكفاءات العلمية المتواجدة في المملكة من أطباء و مهندسين و أساتذة جامعات و غيرهم حيث تدعم هذه اللجنة هؤلاء من خلال أيجاد فرص عمل لهم أو إشراكهم ببرامج المجلس وحسب اختصاصهم كما تعمل هذه اللجنة بدعم النتاج العلمي لهم وذلك عن طريق المساعدة بنشر كتبهم و دراساتهم و بحوثهم كما تدعم هذه اللجنة إي نشاط من جهات مماثله يخدم الكفاءات العلمية العراقية المتواجدة في الأردن.

الأهداف والغايات

إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مجلس الأعمال العراقي هي أهداف تتعدى الأهداف المرسومة له إلى كل ما هو مفيد ونافع لخدمة أعضاءه وتطوير أعمالهم و لخدمة أبناء الشعب العراقي العظيم ويمكن الإشارة لها فيما يلي:

- العمل على أن يكون المجلس المحفز الرئيسي لتطوير وتنمية التجارة والاستثمار بين الأردن والعراق.
- المساهمة في جهود تطوير المجتمع المدني المحلي.
- تعزيز التنمية التجارية والصناعية والاستثمار بين جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية.
- أن يكون حلقة الوصل مع الغرف التجارية في العراق والمؤسسات التجارية الأخرى وغرفة التجارة والصناعة الأردنية وأن يعمل على ترويج مصالح المجتمع المحلي الأردني و العراقي التجارية.
- العمل مع الأفراد والمؤسسات الأخرى في المسائل ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة.
- تعريف المستثمرين العراقيين والأردنيين بالفرص الاستثمارية بين البلدين.
- تسهيل اللقاء بين أعضاء المجلس والمسئولون في السلطات العراقية والأردنية.
- عمل بنك معلومات للفرص الاستثمارية والتجارية والصناعية بين البلدين.
- السعي على مساعدة الأعضاء في تسهيل وضعهم الاستثماري في الأردن والعمل مع الجهات الأردنية على ذلك وحسب القوانين المرعية.
- العمل على تمتين الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجلس والجالية العراقية والشعب الأردني بشكل عام من حفلات ومعارض ونشاطات ثقافية و اجتماعية واقتصادية وعلمية مختلفة.

- المبدأ الأول :دعم واحترام إعلان حقوق الإنسان العالمي
- Business should support and respect the protection of internationally proclaimed human rights

عمل المجلس منذ بداية تأسيسه على احترام حقوق الإنسان وذلك لاعتقاده وإيمانه العميق بان الإنسان هو أساس التنمية الاقتصادية وهو احد العوامل الهامة لازدهار البلدان ونموها.
وبناء على ما سبق، وضعت الهيئة الإدارية لمجلس الأعمال العراقي العديد من الأنظمة واللوائح الداخلية التي تضمن حقوق الموظفين والعاملين في المجلس وحسب الأسس المعلنة أدناه:

المبادئ الاساسية وخطة العمل:

- المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز في التعيين والأجر والامتيازات الممنوحة والاعتماد على معيار الكفاءة في قبول الموظفين والعاملين.
- عقد لقاءات دورية مع الموظفين للاستماع إلى المقترحات والشكاوي، وتشكيل لجنة تعمل على كشف أي انتهاك لحقوق العاملين.
- تطوير مهارات الكادر الوظيفي من خلال عقد دورات تدريبية لزيادة الكفاءات.
- تعميم القرارات والتعليمات على الموظفين وبشكل دوري من خلال إصدار مذكرات داخلية من قبل إدارة المجلس .
- تخصيص حوافز و مكافآت سنوية لكافة الموظفين وعلى حد سواء.

- النتائج المتوقعة و القيم المضافة:

تقوم الهيئة الإدارية للمجلس بعقد اجتماعات شهرية للوقوف على أحوال الموظفين والعاملين والاستماع إلى احتياجاتهم ، كما تتابع الهيئة الإدارية من خلال اللجنة المؤلفة من 3 أعضاء من الهيئة الإدارية الأمور المتعلقة بأي انتهاك لحقوق الإنسان .
كما يتم تعميم كافة القرارا ت والتعليمات التي تصدرها الهيئة الإدارية والتي تعنى بشؤون الموظفين والعاملين في المجلس ولكل موظف الحق في الاعتراض أو قبول تلك القرارا ت من خلال كتابة مذكرة داخلية ترسل إلى الهيئة الإدارية. يخصص لكل موظف حوافز ومكافآت سنوية يتم تحديدها حسب الكفاءة والإنتاج في العمل، ويحصل موظف على أجور ساعات العمل الإضافية في حال مشاركته في أي نشاط خارج ساعات العمل المحددة له.
بالإضافة إلى ذلك، يعمل قسم الموارد البشرية في المجلس على تنظيم دورات تدريبية لكافة الموظفين وذلك لرفع الكفاءات والمهارات الوظيفية.
لا يقتصر دور المجلس في حماية حقوق الإنسان على الموظفين والعاملين للمجلس ، بل ويعمل على حماية حقوق الأفراد العاملين في شركات أعضاء المجلس من خلال العديد من برامج التوعية التي يتم تنظيمها لتسليط الضوء على أهمية تنمية وتطوير الموارد البشرية لدى الشركات المسجلة في المجلس.

- المبدأ الثاني:التأكد من عدم التواطؤ في الإساءة لحقوق الإنسان
- Business should ensure that they are not complicit in human rights abuses

المبادئ الأساسية وخطة العمل:

يحرص المجلس من خلال اللجنة الإنسانية على التأكد من عدم التواطؤ في الإساءة لحقوق الإنسان. إذ يعتبر المجلس الإنسان أساس تنمية المجتمع والالتزام باحترام حقوقه هو أهم ركائز المجتمع.
وقد عملت اللجنة الإنسانية على عدد من المبادرات والبرامج اللجنة الإنسانية التي تهدف لتحسين أوضاع العراقيين الأقل حظا سواء في الداخل أو المتواجدين في المملكة و تشمل أعمالها البرامج الصحية و المعيشية و التعليمية و تسعى اللجنة لإيجاد موارد و تبرعات لهذه البرامج الإنسانية.

وفي هذا المجال قام المجلس بالعديد من المشاريع التي تهدف إلى دعم ومساعدة المجتمع المحلي ومنها: مبادرة "أيادي العطاء" حيث أقام المجلس عدة حملات إنسانية للعوائل المتعففة والأطفال الأيتام ضمن هذه المبادرة ، والتي تم من خلالها مساعدة على ما يزيد عن 350 عائلة متعففة و150 طفل يتيم. بالإضافة إلى تخصيص تبرعات نقدية من ميزانية المجلس لدعم احتياجات العوائل المتعففة والأطفال الأيتام.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم المجلس بمتابعة الحالات الإنسانية التي تتعلق بالإساءة لحقوق الإنسان من خلال لجنة المتابعة ، حيث يقوم عدد من أعضاء اللجنة الإنسانية بعدد من الزيارات الميدانية لتلك العوائل للوقوف على أوضاعهم وإجراء اللازم في مساعدتهم.

- **قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:**

مبادرة "أيادي العطاء" :من ضمن المبادرات الإنسانية لمجلس الأعمال العراقي التي وضعها على جدول أولوياته منذ تأسيسه، قامت اللجنة الإنسانية في المجلس بإطلاق مبادرة " أيادي العطاء" والتي شملت حملات إنسانية عديدة خصصت لإغاثة ومساعدة العوائل المتعففة والأطفال الأيتام.

على مدى الأعوام الماضية قام المجلس بعدة حملات إنسانية ضمن إطار هذه المبادرة منها "حملة طرود الخير" والتي تقام سنويا خلال شهر رمضان لدعم العوائل المحتاجة الذين تقطعت بهم السبل والتي يتم خلالها توزيع طرود المواد الغذائية التي تحتوي على (الرز، السكر، الشاي، الزيت ...الخ) بالإضافة

التي تبرعات نقدية وعينية يتم توزيعها على العوائل التي تسكن الهاشمي الشمالي ، ماركا ، الجوفة ، البيادر ، مخيم الحسين ، حي الياسمين، كما يتم التعاون مع عدد من المنظمات الإنسانية التي تساهم في عملية توزيع الطرود الغذائية ومنها منظمة السلام اليابانية. كما تشمل مبادرة " أيادي العطاء" حملة " رعاية اليتيم" التي يتم العمل بها على مدار السنة وذلك من منطلق إيمان أعضاء المجلس وقناعتهم الراسخة بأهمية رعاية الأيتام ليس بالتبرع نقديا أو عينيا فحسب بل وبذل جهود جماعية لإسعاد الأطفال الأيتام وإدخال السرور إلى قلوبهم من خلال إقامة نشاطات وحفلات ترفيهية وتوزيع هدايا على الأطفال للتخفيف من معاناتهم وأعبائهم.

بالإضافة إلى ذلك قام مجلس الأعمال العراقي بإطلاق حملة "معونة الشتاء" للعوائل العراقية المتعففة.
قامت اللجنة الإنسانية للمجلس بإطلاق حملة معونة الشتاء للعوائل العراقية المتعففة و المتواجدة على ارض المملكة اشتملت الحملة على جمع الملابس المستعملة و الجديدة الفائضة عن احتياجات الأسر ومن ثم ترتيبها وتوضبيها و توزيعها على الأسر المتعففة و حسب احتياجات هذه الأسر، إضافة إلى شراء كميات من السجاد والبطانيات و المدافئ وتوزيعها على تلك العوائل. تم التعرف على وضع هذه العوائل بمساعدة منظمة نساء السلام اليابانية و المنظمات الإنسانية العاملة في مساعدة العراقيين الأقل حظًا في المملكة كما تم الاستعانة بأرشيف اللجنة الإنسانية للمجلس.

- المبدأ الثالث : دعم حرية تشكيل الجمعيات العمالية واحترام ممثليها
- Business should uphold the freedom of association and effectiveness of recognition of the right to collective bargaining

المبادئ الأساسية وخطة العمل:

يعتبر مبدأ دعم حرية تشكيل الجمعيات العمالية واحترام ممثليها إحدى الركائز الأساسية التي تأسس على أساسها المجلس. إذ أن فكرة تأسيس مجلس الأعمال العراقي بنيت بناء على الرغبة المشتركة التي تولدت لدى عدد من المستثمرين و رجال الأعمال العراقيين المتواجدين على أرض المملكة الأردنية الهاشمية حيث اجمعوا على أهمية تكوين مرجعية اقتصادية لهم ومن يرغب بالانضمام إليهم تساهم في تضافر جهودهم و توحيدها بما يحقق لهم التفاهم والتقارب المطلوب الذي يهدف إلى الإسهام الفاعل في اكتشاف السبل التي تمكن هؤلاء المستثمرين من المساهمة الفعالة في جهود أعمار العراق في مختلف المجالات وتقديم الدور الوطني المطلوب منهم في هذه المرحلة للمساعدة في التغلب على التحديات و المشاكل التي تواجه الشعب العراقي العظيم، وقد وجدت فكرة تأسيس مجلس الأعمال العراقي صدىً طيباً ومباركة من لدن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحصلت موافقة الجهات الأردنية المختصة مشكورة على أطلاق مجلس الأعمال العراقي في الأردن.

ومن هذا المنطلق يؤمن المجلس في حق الأفراد في الانتساب والتسجيل في أي جمعية مرخصة للعاملين أو مثيلاتها من النقابات التي توفر لهم الخدمات التي يطمحون إليها ، كما تتيح الهيئة الإدارية للموظفين التفاوض وإبداء أرائهم للحصول على أي حقوق أو أجور لعملهم في المجلس .

وقد أسس المجلس لجنة اجتماعية وثقافية مؤلفة من عدد من الأعضاء منذ عام 2007، تضمن عمل هذه اللجنة نشاطات وبرامج اجتماعية منوعة تهدف إلى زيادة الروابط الاجتماعية بين الأعضاء وموظفي المجلس والمجتمع المحلي.

حيث تضمن برنامج تلك اللجنة العديد من النشاطات الاجتماعية والثقافية أسهمت في زيادة التواصل الاجتماعي والثقافي، ومن تلك النشاطات:

- **محاضرة لقارئ المقام العراقي حسين ألأعظمي في مقر مجلس الأعمال العراقي**

من ضمن فعاليات المنهاج الثقافي لمجلس الأعمال العراقي، نظم المجلس محاضرة لقارئ المقام العراقي حسين ألأعظمي بعنوان) المقام العراقي في القرن العشرين (وذلك في مقر المجلس، بحضور سعادة السفير العراقي الأستاذ جواد هادي عباس وعقيلته، وعدد من أعضاء المجلس بالإضافة إلى عدد كبير من ضيوف وأصدقاء المجلس.

- **محاضرة بعنوان المنسوجات والسجاد العراقي للخبيرة العراقية السيدة ليلى بيو**

من ضمن فعاليات المنهاج الثقافي لمجلس الأعمال العراقي أقام المجلس محاضرة ثقافية بعنوان "المنسوجات والسجاد العراقي "للخبيرة العراقية) السيدة ليلى بيو (وذلك في قاعة المجلس الصويفية/ بناية بيت الشرقية . وكان من الحضور سعادة السفير العراقي د .جواد هادي عباس وعقيلته، و الوزير المفوض في السفارة العراقية السيد تحسين عينا و سعادة السفير الجورجي السيد زوراب أرستافي و سعادة السفيرة السويسرية أندريا رايشلن وعدد من سفراء الدول الأوروبية والآسيوية وزوجاتهم بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأعمال العراقي وعدد من أبناء الجالية العراقية، وقدمت السيدة (ليلى بيو) خلال المحاضرة نبذة عن تاريخ السجاد والمنسوجات في العراق كما قامت بعرض منسوجات نادرة من مختلف المحافظات العراقية.

- **معرض التحف والنوادر القديمة للخبير العراقي محمد البغدادي**

بحضور سعادة السفير العراقي السيد جواد هادي عباس والسفير الأذربيجاني أيلمان اراسلي و عدد من الشخصيات وأفراد السلك الدبلوماسي، تم افتتاح معرض التحف والنوادر القديمة في قاعة مجلس الأعمال العراقي وقد شمل المعرض مجموعة نادرة وقيمة من المجوهرات و الفضة والبورسلين والزجاج و السجاد واللوحات الفنية، حضر المعرض عدد كبير من أعضاء المجلس و عدد من أبناء الجالية العراقية.

- **عرض للأزياء الفولكلورية العراقية المعاصرة في البركة مول**

من ضمن البرنامج الاجتماعي والثقافي لمجلس الأعمال العراقي، أقام المجلس حفل إفطار صباحي لسيدات المجلس وضيوفهم، وذلك في مطعم STORIA - البركة مول . تخلل الحفل ترحيب مدير عام المجلس بالضيوف مع نبذة عن نشاطات المجلس الاجتماعية ثم عرض للأزياء الفولكلورية المعاصرة للمصممة العراقية العالمية هناء صادق، وفي نهاية الحفل تم افتتاح بوفيه الإفطار استمتع به الحضور. حضر الحفل زوجة سعادة السفير العراقي د. جواد هادي عباس وعدد من عضوات المجلس ومدير عام المجلس وعدد من سيدات المجتمع بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين.

- **معرض الشخصي الأول للفنانة العراقية بيداء العنزي بعنوان "ترانيم النخيل" في مقر المجلس**

من ضمن الدعم المقدم للهواهب العراقية الشابة اقامت اللجنة الثقافية لمجلس الأعمال العراقي وتحت رعاية وافتتاح سعادة السفير العراقي د. جواد هادي عباس المعرض الشخصي الأول للفنانة العراقية بيداء العنزي بعنوان "ترانيم النخيل"، حضر المعرض عدد الشخصيات الدبلوماسية و عدد كبير من أعضاء مجلس الأعمال العراقي، وعدد من أبناء الجالية العراقية في الأردن، بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين.

- **أمسية ثقافية تاريخية بعنوان "بغداد...تاريخ وحضارة" للمؤرخ العراقي الكبير د.حسين أمين**

أقام مجلس الأعمال العراقي في الأردن أمسية ثقافية تاريخية بعنوان "بغداد...تاريخ وحضارة" للمؤرخ العراقي الكبير د.حسين أمين وذلك على قاعة نادي الملك حسين- جبل عمان.تحدث د.حسين أمين خلال الأمسية عن تاريخ وأصالة بغداد وحضارتها من أبنية وأسواق ومساجد وقصور ودورها في نشر الحضارة العربية الإسلامية وكيف اقترن اسم بغداد بعظمة الحضارة العربية الإسلامية ودورها الكبير في القرون الوسطى في ميدان العلم والثقافة والفنون والعمران والازدهار الحضاري.

قدمه في الأمسية وأدار الحوار المهندس المعماري د.إحسان فتحي. حضر الأمسية سعادة السفير العراقي لدى البلاط الهاشمي د.جواد هادي عباس ورئيس مجلس الأعمال العراقي د.ماجد الساعدي ونائب رئيس المجلس المهندس جلال الكعود وعدد من كبار الحضور وعدد كبير من الجالية العراقية في الأردن.

- **المعرض الداغستاني للفضيات والأزياء المعاصرة ذات الطابع الفلكلوري**

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير رعد بن زيد حفظه الله، تم افتتاح المعرض الداغستاني للفضيات والأزياء المعاصرة ذات الطابع الفلكلوري، وذلك في مقر مجلس الأعمال العراقي في الأردن، وهو إحدى فعاليات البرنامج الثقافي لمجلس الأعمال العراقي للتعرف على ثقافة وفنون الشعوب.

حضر الافتتاح كل من سعادة السفير العراقي لدى البلاط الهاشمي د.جواد هادي عباس وعقيلته، وعدد من ممثلي السلك الدبلوماسي في المملكة، ورئيس مجلس الأعمال العراقي ونائبه وأمين السر وعدد من أعضاء الهيئة الإدارية والهيئة العامة، وعدد من طاقم السفارة العراقية، كما حضر رئيس جمعية ديوان آل داغستاني في الأردن وعدد كبير من أعضاء الجمعية ، بالإضافة إلى عدد كبير من ضيوف المجلس.

- **عرض للأزياء العربية المعاصرة للمصممة العراقية العالمية هـــنـــاء صـــادق**

من ضمن فعاليات البرنامج الاجتماعي لمجلس الأعمال العراقي، أقيم في مقر المجلس عرض للأزياء التراثية المعاصرة للفنانة العراقية العالمية "هناء صادق"، وذلك بحضور سعادة السفير العراقي د.جواد هادي عباس وعقيلته، سعادة السفيرة الفرنسية كورين بروزيه، وعدد من طاقم السفارة العراقية في الأردن، ورئيس المجلس وأمين سر المجلس وعدد من أعضاء المجلس و ضيوفهم. تخلل الحفل عرض التشكيلة الجديدة من الأزياء الفلكلورية المعاصرة على أنغام الموسيقى .

- **قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:**

- أسهمت تلك النشاطات في زيادة الوعي الثقافي والروابط الاجتماعية بين الأعضاء وموظفي المجلس و المجتمع المحلي.
- تم صرف مكافاة دورية للموظفين والعاملين المساهمين في تنظيم تلك النشاطات صرف بحسب الامتياز في العمل ، بالإضافة إلى المكافأة المالية في عيد الفطر وعيد الأضحى ورأس السنة الميلادية.
- المساهمة في تغطية النفقات العلاجية للموظفين والعاملين في المجلس بدون استقطاع تلك المبالغ من الراتب الشهري.
- تنظيم رحلات سياحية ودعوات إفطار وغداء للموظفين وعوائلهم كل ثلاثة أشهر.
- دعم الموظف في الحالات الطارئة والسفرالى خارج البلاد لأمر طارئ من خلال والمساهمة في تحمل الأعباء المالية المترتبة عليه ، ويتم استقطاع جزء من راتبه حسب بما يتناسب مع ظروفه المعيشية لتغطية تلك المساعدات المالية.

- **المبدأ الرابع : القضاء على كافة أشكال العمالة القسرية**
- Business should support elimination of all forms of forced and compulsory labor

إن أهم سياسات مجلس الأعمال العراقي احترام كرامة وحقوق الموظفين والعاملين ولا يسمح بأي تجاوز على حقوقهم أو أي إساءة جسدية أو نفسية ويعمل أعضاء الهيئة الإدارية على توفير أجواء العمل المناسبة واللائقة للعاملين في المجلس ،لتحسين أداءهم وتمكينهم من العمل بصورة أفضل. كما يشجع المجلس كافة الأعضاء المنتسبين إلى تطبيق تلك السياسة وترويجها في شركاتهم.

يطبق المجلس قانون العمل الأردني حيث تنص المادة (75) على ما يلي:
"يعاقب صاحب العمل عن أي مخالفة يرتكبها باستخدام أي عامل بصورة جبرية أو تحت التهديد أو بالاحتيال أو الإكراه بما في ذلك حجز وثيقة سفره بغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار ويعاقب بالعقوبة ذاتها الشريك والمحرض والمتداخل في هذا الاستخدام وتضاعف الغرامة في حالة التكرار.

قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة للشركة:

يؤمن المجلس بأهمية العمل الاختياري في زيادة الكفاءة والإنتاج لطاقمه، ولا يجيز العمل الإجباري أو القسري.لا يطلب من الموظف العمل في المجلس أي ضمانات أو وثائق شخصية لقبوله أو استمراره في العمل.
يستطيع الموظف تقديم طلب الاستقالة في أو وقت شرطة إعلام الإدارة قبل شهر من ترك العمل.
يحصل الموظف المستقيل على مكافاءة نهاية الخدمة وكافة مستحقاته.

وقد بادر المجلس الى التعاون مع عدد من المنظمات الانسانية وتاسيس عدد من البرامج التي تهدف الى توفير فرص عمل و تدعم التنمية المستدامة ، من اهمها :

- **إبرم مجلس الأعمال العراقي اتفاقية مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD)**

ابرم مجلس الأعمال العراقي ومنظمة الإغاثة والتنمية الدولية اتفاقية إيجاد فرص عمل للعراقيين الأقل حظا في المملكة بعد تخرجهم من الورش التدريبية لبرنامج منظمة الإغاثة والتنمية الدولية في دعم المجتمع المحلي الذي يتم من خلاله تدريب العراقيين الأقل حظا المتواجدين في المملكة الأردنية الهاشمية وتأهيلهم للعمل باختصاصات مختلفة، وتلبية لدعوة منظمة التنمية والإغاثة الدولية زار وفد من أعضاء مجلس الأعمال العراقي ورش التدريب المهني في مدرسة (ثيودور شنلر) بصحبة سعادة السفير العراقي لدى البلاط الهاشمي د. جواد هادي عباس وعدد من أركان السفارة العراقية في الأردن وعدد من المسئولين في منظمة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD) ورش التدريب المهني في مدرسة (ثيودور شنلر)، حيث قامت الوفود بعمل جولة ميدانية في المدرسة والتقوا عدداً من المتدربين العراقيين في تلك الورش كما اطلعوا على سير العمليات التدريبية، ومن ثم التقى الوفد بمعالي النائب في البرلمان الأردني د. غازي مشربش مدير عام مدرسة (ثيودور شنلر)، والذي رحب بسعادة السفير ووفد مجلس الأعمال العراقي وشكرهم على جهودهم في دعم هذا البرنامج، كما قدم نبذة عن المدرسة والبرامج التي تخصص للعراقيين الأقل حظا المتواجدين في المملكة.

- **الرعاية الماسية لمجلس الأعمال العراقي لجائزة "تميز" للإبداع المعماري لمشاريع تخرج طلبة كليات الهندسة المعمارية في الجامعات العراقية لعام 2012**

انطلاقا من رؤية مجلس الأعمال العراقي في دعم الكفاءات والمواهب العلمية وإيمانه بضرورة تشجيع تلك الكفاءات وتحفيزها على مواصلة الإبداع ، شارك المجلس في الرعاية الماسية لجائزة "تميز" للإبداع المعماري لمشاريع تخرج طلبة كليات الهندسة المعمارية في الجامعات العراقية لعام 2012 ، التي تأسست بجهود عراقية خالصة من اجل دعم المعماري العراقي الشاب وتعريف العالم بالجهود الأكاديمية المبذولة.تهدف جائزة "تميز" إلى تكريم التميز والإبداع وتسليط الضوء على المعماريين العراقيين الشباب ، بالإضافة إلى إيصال إبداعات الطلبة العراقيين إلى المجتمع المعماري العالمي.

- لمبدأ الخامس :الالتزام بعدم استخدام عمالة الأطفال
- Business should support the effective abolition of child labor

إن الالتزام بمبدأ عدم استخدام عمالة الأطفال ، هو إحدى المبادئ التي يتمسك مجلس الأعمال العراقي بتطبيقها ولا يكتفي بذلك فحسب بل ويقوم بتوعية الشركات بعدم استخدام الأطفال لما له من مخاطر على حياتهم وتهديد لمستقبلهم وذلك سوف يؤدي بالتأكيد إلى مخاطر جمَة على المجتمع المحلي.

يؤمن المجلس بعدم جواز توظيف أي شخص ما دون الخامسة عشرة من العمر لأي غرض من الأغراض سواء بدوام جزئي أو دوام كامل أو التفاوض معه للقيام بأي عمل .

وقد خصص إدارة المجلس العديد من البرامج لمساعدة الأطفال المحتاجين والأيتام للتقليل من معاناتهم والتخفيف عن أعباءهم حتى لا يجبروا على العمل .

- **قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:**

لا تسمح إدارة وأعضاء مجلس الأعمال العراقي باستخدام الأطفال للعمل مهما كانت الضرورة، بل ويعمل المجلس على النهي عن هذه الظاهرة لما لها من اثأر سلبية على الأطفال والمجتمع .

وقد أسس أعضاء اللجنة الإنسانية لمجلس الأعمال العراقي عدد من البرامج التي تعنى بالأطفال الأيتام وأطفال العوائل المتعففة، وقد أقام المجلس من ضمن تلك البرامج عدة نشاطات لمساعدة الأطفال وتجنبيهم مخاطر العمل ومنها:

- **<u>دعم الأطفال العراقيين الأيتام وأطفال العوائل المتعففة المتواجدين في الاردن</u>**

من ضمن برنامج الدعم المخصص لرعاية الأيتام وأطفال العوائل المتعففة أقام مجلس الأعمال العراقي في الأردن حفل توزيع كسوة وهدايا عيد الأضحى المبارك للأطفال الأيتام وأطفال العوائل المتعففة وذلك في مطعم البرجر كنغ-عمان . حضر الحفل نائب رئيس المجلس د. محمود القشطيني وأعضاء الهيئة العامة في اللجنة الإنسانية السيد احمد الساعدي والسيدة تمارا الداغستاني ، السيدة وسن عبود ،و السيدة وداد الصفار ، بالإضافة إلى مدير عام و طاقم المجلس. وتخلل الحفل رسم على الوجوه ووجبة غداء استمتع بها الأطفال، هذا

وقد ساهمت منظمة التنمية والإغاثة الدولية في الحملة بإرسال حقائب مدرسية وقرطاسيه إلى الأطفال المشاركين في الحفل.

- **دعم بازار الميلاد المجيد للأطفال الأيتام وأطفال العوائل المتعففة بمناسبة عيد الميلاد المجيد ورأس السنة**

تحت رعاية وافتتاح سعادة السفيرة الفرنسية في الأردن السيدة كورين بروزيه وبدعم ومشاركة مجلس الأعمال العراقي في الأردن، أقامت مؤسسة تنوير الأردن بازاراً خيرياً بمناسبة عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية تحت عنوان" SANTA CLAUS VILLAGE – CHRISTMAS BAZAAR" وذلك في فندق رامادا -عمان. تم تنظيم هذا البازار للمساهم ة في مساعدة الكثير من الأطفال الأيتام والعائلات المحتاجة إلى الإحساس بروح الأعياد المجيدة، حيث تم استقبال أكثر من 300 طفل من كافة الأعمار والجنسيات ومن عدة جمعيات خيرية ، نعموا بحفلات فنية أحياها العديد من الفنانين الأردنيين ، بالإضافة إلى توزيع الهدايا عليهم وسط أجواء عائلية وميلادية.

- **أقامة المجلس حفلا ترفيهياً للأطفال الأيتام وعوائلهم في البركة مول- عمان**

من ضمن نشاطات اللجنة الإنسانية لمجلس الأعمال العراقي في الأردن،أقام المجلس حفلا ترفيهياً للأطفال الأيتام وعوائلهم في البركة مول، عمان. وتأتي هذه الخطوة بهدف إسعاد الأطفال الأيتام وإدخال السرور إلى قلوبهم وهي إحدى المبادرات الإنسانية التي أطلقها المجلس والتي تعنى برعاية الأيتام.

تضمن الحفل فقرات ترفيهية متنوعة للأطفال في Leap Forward و حضور فيلم في Prime Cinemas ، كما قامت متاجر Red Tag في الأردن بتوزيع هدايا والعاب للأطفال الحاضرين، وتخلل الحفل تقديم وجبات طعام من ماكدونالدز ، شاورما دار ،و Le Gemelle ومرطبات من Batatee5 استمتع بها الأطفال. شارك واشرف على الحفل كل من أمين سر المجلس السيد سعد ناجي وعضو اللجنة الإنسانية السيدة وداد الصفار بالإضافة إلى مركز الانصار للايتام وعدد من المتطوعين وطاقم شركة Red Tag ، والمدير التنفيذي وطاقم المجلس، بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين

- لمبدأ السادس: القضاء على التمييز في كافة أشكال فرص التوظيف وأنواع المهن
- Business should support the elimination of discrimination in respect of employment and occupation.

- **المبادئ الأساسية وخطة العمل**

يلتزم المجلس بعدم التمييز في عملية تعيين الموظفين بمبدأ المساواة في العرق الجنس والديانة والجنسية ، ويقوم بقبول وتعيين الموظف اعتمادا على معيار الكفاءة والقدرة على الإنتاج في العمل . كما تحرص الهيئة الإدارية للمجلس على إعطاء الموظفين كافة اجورهم ومستحقاتهم .بالاضافة الى كل ماسبق يحصل كافة العاملون على اجور العمل الإضافي إن وجد أي نشاط خارج ساعات العمل المحددة.بالإضافة إلى ما سبق يلتزم المجلس بدفع النسبة المحددة من الضمان الاجتماعي حسب قانون الضمان الاجتماعي ، كما يقوم بدفع راتب الموظف إذا تغيب بعذر سواء في الحالات المرضية أو السفر.

- **قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:**

التزام بمبدأ القضاء على التمييز في كافة أشكال فرص التوظيف وأنواع المهن ، قام المجلس بتعيين عدد من النساء في عدد من المناصب المهمة في الإدارة ومنهم المدير العام وقسم تطوير الأعمال، كما تم قبول أكثر من 40 سيدة ومتطوعة في اللجنة الإنسانية واللجنة الاقتصادية من 2011 -2012 لتعزيز دور المرأة في كافة المجالات .

هذا ويسعى مجلس الأعمال العراقي إلى إقامة عدد من الدورات لتمكين المرأة ومساعدتها في الحصول على فرص عمل لتوفير دخل مستمر يلبى احتياجات أُسرهم.

- المبدأ السابع : التحوط تجاه التحديات البيئية
- Business should support a precautionary approach to environmental Challenges

المبادئ الأساسية وخطة العمل:

يؤمن أعضاء الهيئة الإدارية و الهيئة العامة بان مبدأ المحافظة على البيئة هو مؤشر هام للمسئولية الاجتماعية للشركات ومنظمات المجتمع المدني وذلك باعتبارها عامل مهم في توفير بيئة العمل المناسبة، ويسعى الأعضاء التي الترويج والتوعية بهذا المبدأ بشكل مستمر من اجل الحصول على بيئة نظيفة وآمنة.كما يتم خلال اجتماعات الهيئة الإدارية مناقشة الممارسات والأعمال التي تؤدي إلى خطر تلوث البيئة وإيجاد الحلول للحيلولة دون وقوعها.

- قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:
  - تعزيزا لمبدأ المحافظة على البيئة قام المجلس بتغيير سياسته في نشر النشاطات والمعلومات على أعضاء المجلس من خلال التوقف عن طباعتها على المواد الورقية المضرة للبيئة و تحديث الموقع الالكتروني للمجلس ليكون مصدرا للمعلومات والنشاطات التي يتم تعميمها على أعضاء المجلس.
  - استخدام البريد الالكتروني بشكل أوسع بدلا من صندوق البريد للتقليل من استهلاك المواد الورقية المضرة للبيئة.
  - يقوم عامل النظافة بالاهتمام بأمور النظافة بشكل يومي لتوفير بيئة عمل امنة ونظيفة.
  - يتوفر لدى المجلس مياه صحية مفلترة مجانية و مطبخ يحتوي على جميع المستلزمات المطلوبة، و ثلاجة لتخزين المواد الغذائية والمحافظة على جودتها.
  - يتم عقد اجتماعات دورية مع الموظفين للتوعية بأهمية المحافظة على البيئة وتجنب أي ممارسات تؤدي إلى تلوثها.

- المبدأ الثامن : الترويج لمبادرات المسؤولية عن البيئة

بادر أعضاء مجلس الأعمال العراقي بالقيام بالعديد من حملات التوعية للتأكيد على أهمية المحافظة على البيئة على موظفي المجلس والعاملين في شركاتهم ، وتعزيز العمل بهذا المبدأ الهام لما له من تأثير مباشر على الوضع الصحي للعاملين.

- **قياس النتائج النتائج المتوقعة والقيمة المضافة للشركة:**

- القيام بحملات ترويجية للمحافظة على البيئة من خلال عقد ورش عمل متخصصة عن البيئة واستخدام الطاقة البديلة.
- التوقف عن طباعة المواد الإعلامية للمجلس على الورق والاكتفاء بنشرها على الموقع الالكتروني للمجلس.
- استخدام رسائل البريد الالكتروني بدلا من صندوق البريد للحد من استخدام المواد المضرة للبيئة.

- المبدأ التاسع : تشجيع استخدام تكنولوجيا تراعي متطلبات البيئة
- Business should encourage the development diffusion environmentally Friendly technology.

يشجع المجلس من خلال مشاركته في الندوات والمؤتمرات على استخدام الطاقة المتجددة المستمدة من الموارد الطبيعية التي لا تنفذ ويؤكد على أهميتها في توفير بيئة أمنة ونظيفة ودورها في تقليل الانحباس الحراري.

- **قياس النتائج المتوقعة والقيمة المضافة للشركة:**

- استخدام المجلس لوسائل التكنولوجيا مثل البريد الالكتروني والموقع الالكتروني للحد من استخدام المواد المضرة للبيئة.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى التوعية بأهمية استخدام الطاقة المستدامة والمتجددة .
- اقتراح الهيئة الإدارية لمجلس الأعمال العراقي بتنظيم مؤتمر حول أهمية الطاقة المتجددة والمستدامة وتشجيع شركات الأعضاء للاستثمار في مشاريع الطاقة المستدامة.

- مبدأ العاشر : العمل على مكافحة الفساد في جميع أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة.
- Business should work against corruption and all it's including extortion and bribery

إن احد أهم العوامل التي تسهم في التنمية الاقتصادية هو مكافحة الفساد، إذ يسعى المجلس من باب المسؤولية الاجتماعية على محاربة هذه الظاهرة بكافة أشكالها لما لها من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

- قياس النتائج المتوقعة والقيم المضافة:

- يؤمن المجلس بان مجتمع الأعمال له دور كبير في مكافحة الفساد بما في ذلك الرشوة والابتزاز واعتماد النزاهة والشفافية في العمل وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها،ويسعى دائما إلى تنسيق وتوحيد الجهود مع شركات أعضاء للقضاء على ظاهرة الفساد.
- كما أن معيار النزاهة هو احد أهم الشروط لتعيين الموظفين والعاملين في المجلس حيث يشترط عند التعيين أن يتمتع الموظف بحس السير والسلوك .
- يشارك أعضاء المجلس في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تنعقد للتوعية بضرورة الامتثال لقوانين مكافحة الفساد .
- انطلاقا من رؤية مجلس الأعمال العراقي في اعتماد الشفافية والنزاهة ف عمله، يقوم طاقم المجلس بالتعميم الأعضاء وبشكل يومي بكافة المناقصات والفرص الاستثمارية والتجارية ، كما يتم إعلام الأعضاء عن كافة النشاطات التي ستقام في المجلس بمدة لا تقل عن أسبوعين قبل موعد إقامة النشاط.
- تدعو هيئة الإدارة أعضاء الهيئة العامة للاجتماعات في مركز المجلس أو أي مكان تحدده هيئة الإدارة بإشعار ترسله إلى جميع الأعضاء الذين لهم الحق في الحضور ويكون ذلك قبل تاريخ الاجتماع بأسبوع على الأقل، ويرفق بهذا الإشعار جدول أعمال الاجتماع، ويجوز لعشرة أعضاء إدراج أي بند في جدول الأعمال وذلك بإرسال إشعار خطي إلى الرئيس بمدة لا تقل عن أسبوع من تاريخ الاجتماع.
- تقوم أمانة سر السر لمجلس الأعمال العراقي بإصدار تقرير سنوي عن كافة نشاطات المجلس ويتم تعميه على كافة الأعضاء.

- تنتخب الهيئة التأسيسية، هيئة إدارية مكونة من ثلاث عشر عضو لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم من قبل الهيئة العامة.

وقد شارك أعضاء مجلس الأعمال العراقي في عدد من المؤتمرات وورش العمل لبناء النزاهة والشفافية في العراق، خلال السنوات الماضية، منها:

مشاركة مجلس الأعمال العراقي في ورشة عمل حول دور القطاع الخاص في بناء النزاهة والشفافية في العراق

بدعوة من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات وهيئة النزاهة العراقية ، شارك أمين سر المجلس و أعضاء من الهيئة العامة لمجلس الأعمال العراقي في ورشة عمل حول دور القطاع الخاص في بناء النزاهة والشفافية في العراق، والذي أقيم في فندك كمبنسكي- عمان.

تم خلال ورشة العمل استعراض أحكام ونصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بخصوص القطاع الخاص ودوره في بناء النزاهة والشفافية ومكافحة الظواهر السلبية التي توثر على الاقتصاد.

تطبيقات اعضاء مجلس الاعمال العراقي لمبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع

Corporate Social Responsibility

من باب المسؤولية الاجتماعية لمجلس الاعمال العراقي وايمان الاعضاء بان التنمية الاجتماعية عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، والتي تتحقق عن طريق دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف لتحسين الظروف المعيشية للشرائح الفقيرة الذي سيقضي بدوره على ظاهرة الفقر ، وفي هذا السياق قدم السيد سعد محسن ناجي / رئيس شركة الرافدين لتطوير المشاريع / و رئيس مجموعة الناجي القابضة/ والعضو المؤسس و أمين السر لمجلس الأعمال العراقي / الأردن، خلال مشاركته في منتدى بناء أواصر التعاون العربي للشراكة الريادية، ورقة عمل حول تبني سياسات من قبل الحكومات العربية لدعم التصديرو تحسين ظروف الشراكة الريادية.

مجلس الأعمال العراقي
Iraqi Business Council
JORDAN

Building Collaborations for Arab Entrepreneur

Partnership Forum

تبني سياسات من قبل الحكومات العربية لدعم التصدير و تحسين ظروف الشراكة الريادية

ورقة عمل مقدمة من:

سعد محسن ناجي

رئيس مجموعة الناجي القابضة

عضو مؤسس و أمين سر مجلس الأعمال العراقي / الأردن

المحاور:

- **في مجال التشريعات**
- **في مجال الدعم المالي**
- **في مجال التدفق الحر للمعلومات و تطوير القدرات**
- **في مجال دعم التصدير**
- **تجربة ميدانية**

تبني سياسات من قبل الحكومات العربية لدعم التصدير و تحسين الشراكة الريادية

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومشاريع الاسكوا حول الريادة على فلسفة تدريب الريادي للمشاريع الصغيرة على أساس أن الفرد لا يولد متمتعا بكافة المهارات التي تلزمه كريادي مشاريع وهذه المهارات الضرورية يمكن اكتسابها بالتدريب بالإضافة إلى البيئة المحيط وان على الرياديين المحتملين أن يحددوا بأنفسهم المشاريع المجدية التي يستطيعون العمل على أدارتها كما أن هذه الفلسفة تقتضي دعما ماديا للمشاريع المجدية وهذا يتطلب باعتقادنا بيئة اقتصادية متفاعلة مع هذه الفكرة و تطوير و تبني أساليب حكومية بهذا الاتجاه وفي هذا السياق نجد أن الحكومات العربية تحاول العمل على تغير في المفاهيم الاقتصادية نحو الانفتاح على الأسواق الخارجية و مجاراة لاقتصاديات السوق و فسح المجال للقطاع الخاص ليلعب دور اكبر باتخاذ القرارات الاقتصادية و المشاركة في بناء البلد و البنية التحتية و أيجاد فرص عمل حقيقة و دائمة تتيح للرياديين المشاركة ألفعاله في خطط التنمية.

بالرغم من نوايا الحكومات العربية بالتغيير الاقتصادي نحو الأحسن ألا أننا نجد السنوات تمر و لم يتحقق الحلم المنشود، فان معدلات البطالة بازدياد في اغلب الدول العربية وشهد النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية تراجع في اغلب هذه الدول و ما زالت اقتصاديات الدول النفطية العربية معزولة عن النظام الاقتصادي العالمي معتمدا بالدرجة الأولى على إيرادات النفط الذي تشكل صادراته جل إيرادات هذه الدول.

و بالرغم من أصدر الحكومات العربية المتنوعة قوانين استثمارية تقدم حزمة متنوعة من التسهيلات الإدارية و الضريبة و الإعفاءات و الضمانات لجذب المستثمرين و منح المستثمرين حرية تنقل أموالهم ألا أن هذه الحكومات أغفلت أو قدمت الدعم القليل للمشاريع التي تحتضن العمل الريادي و تشجعه.

أن رياديو المشاريع هم أفراد يعرفون كيف يستغلون الفرص في كافة الظروف ألا أن مزاحمة الدولة للقطاع الخاص في اغلب الدول العربية تقلص من فرص نجاحهم كما أن هناك قصور واضح في خصخصة المرافق المختلفة التي تهيمن عليها الدولة والتي تتيح للريادي فرص جديدة ، ففي بلد كالعراق مثلا لازالت الحكومة تستورد و تتاجر بالسيارات و مفردات الحصة التموينية و تنتج في مصانعها منتجات الألبان و زيت الطعام و الصابون و غاز الطهي و زيت السيارات و الأسمدة و خزانات المياه و تدير الفنادق و ألاسواق المركزية و ساحات بيع الخضر و الفواكه و تجمع النفايات و توزع المنتجات النفطية و تجبي الفواتير و تغير مصابيح إنارة الشوارع المستهلكة و تشارك في المقاولات الإنشائية و تدير صوامع الحبوب و ترش المبيدات الزراعية و القائمة تطول من المشاريع التي يحتم الاقتصاد الحر أن تكون من ضمن منافسات القطاع الخاص.

دور الحكومات العربية لتحسين ظروف الشراكة الريادية

1. في مجال التشريعات:

نحن نجد أن هناك خطوتين مهمتين في مجال الإصلاح الاقتصادي يجب على الحكومات إقرارها ليصبح طريق الاستثمار معبد مما يتيح المزيد من الفرص لريادي المشاريع فلأمر هنا يخص المشاركة الفعالة بين القطاع العام و الخاص و تنظيم مثل هذه المشاركة وهاتان الخطوتان هما:

أولا :أيجاد هيئات مستقلة للخصخصة في البلدان التي لا تمتلكها ، حيث يتم تأسيس مثل هذه الهيئة وفق قوانين مفصله للخصخصة يضمن حماية للمستهلك مع ضمان أن يقوم القطاع الخاص المشتري بتطوير المنشاة المنوي خصخصتها ، تأخذ هذه الهيئة على عاتقها خصخصة شركات و مؤسسات القطاع العام وفق صيغ تتيح استمرارها و نجاحها بان تعمد إلى أعادة هيكلة هذه الشركات و التخلص من أعبائها المالية و الهيكلية وطرح هذه المشاريع بشكل جاذب للمستثمر عن طريق الهيئات الاستثمارية الوطنية ، كما تعمل هذه الهيئة على توحيد ملكية الأراضي العائدة للدولة و المخصصة للاستثمار و تعمل على تطوير أو تغيير ما قائم من المشاريع الخاسرة لجعلها مشاريع ربحية في الأداء و بالتالي عرضها على المستثمرين من خلال الهيئات الاستثمارية أن توسع القطاع الخاص بمشاريعه سيتيح حزمة من الاحتياجات التي يمكن استغلالها من قبل رياديو المشاريع.

ثانيا :أيجاد هيئة مركزية للشراكة بين القطاع العام و الخاص Public – Private- PPP –Partnership

،حيث يتم تأسيس هذه الهيئة وفق قانون يوضع للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الغرض من هذه الهيئة و قانونها هو أشراك القطاع الخاص في مشاريع البني التحتية مثل مشاريع المياه و الكهرباء والطرق و الجسور و المطارات والسدود ومحطات تكرير المياه و النفايات والنقل العام إلى غيرها من المشاريع التي تمتلكها الحكومات أو تنوي أقامتها وفق صيغ عديد قد تكون منها شراكات لإدارة مشاريع قائمة أو إنشاء مشاريع جديدة وفق بناء تشغيل نقل الملكية (، مثل هذه المشاريع BOT (صيغ معروفة و مختلفة قد تكون منها تقوم على أساس توفير الحكومة تسهيلات لا يستطيع المستثمر توفيرها دون غطاء حكومي لمشاريع تعود ملكيتها إلى الدولة أو أن يقوم المستثمر بدلا من الحكومة بتشغيل مرفقات البنية التحتية و تطويرها ، أن الشراكة تقوم على مبدءا توفير

خدمة المواطنين من قبل القطاع الخاص وفق أشراف حكومي ولا تغطي القوانين الاستثمارية الحالية في اغلب دول الشرق الأوسط مثل هذا النوع من الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و يستعاض بدلا منها بعقود معرضة

لتفسيرات و اجتهادات تعيق دخول مستثمرين في هذه القطاعات، أن توفير بنية تشريعيه ملائمة سيؤدي إلى توفير فرص جديدة ذات قيمة تجارية وهنا مره أخرى فان القطاع الخاص سيوفر مجال و بيئة متنوعة لدخول أفراد متميزون قادرين على أنشاء أسواق لمشاريعهم المتنوعة.

2. في مجال الدعم المالي:

تعاني حاضنات الأعمال الريادية العربية من ضعف شديد في الموارد و الإمكانيات الفنية مما ترك اثر سلبي على أدائها ، نحن نعتقد على الحكومات العربية أن تصمم برامج دعم مالي لتشجع حضانات الأعمال بصورة خاصة و تشجيع أنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تشجيع تطوير و ديمومة المشاريع القائمة وذلك بإمدادها بقروض ميسرة و فترات سداد معقولة كما يجب أن تمنح هذه المشاريع حزمة من الامتيازات و ألإعفاءات الجمركية و الضريبية أسوة بالمشاريع التي تندرج تحت قوانين الاستثمار كما يجب أنشاء **صندوق لدعم أجراء دراسات الجدوى الاقتصادية** لأي مشروع يرغب المستمر و الريادي بإقامته ، و نقترح أن تشترط الحكومات على المستثمرين أجراء دراسات جدوى اقتصادية رصينة لمشاريعهم الجديدة و اعتبار مثل هذه الدراسات أساس لمنحهم أي حوافز قد تقررها ، ولكون البنوك المحلية هي أساس التمويل المفترض للمشاريع فعلى الحكومات تشجيع البنوك القائمة على منح القروض و التسهيلات للرياديين و المشاريع الصغيرة وذلك عن طريق منح هذه البنوك حوافز من البنوك المركزية للدولة، كما على البنوك أن تساهم في أنشاء الحاضنات الريادية على اعتبار أن مثل هذه المشاريع وان Private Equity هي شكل مبسط من أشكال الاستثمارات البنكية المعروفة بالأسهم الخاصة هذه المشاريع عند نجاحها يمكن تحويلها لأدوات مالية قابله للتداول وهنا لا يسعني ألا أن انوه بتجربة لبنانية رائدة عن حاضنة للريادة على شكل شركة أسسها بنك بالتعاون مع جامعة و أثمرت عن مشاريع ناجحة للرياديين مثيرة للاهتمام ، كما نجد من الضروري أن تقوم الحكومات بتحديث المدارس و المعاهد الحرفية وفق معايير عالمية لتخريج أجيال حرفية تتلاءم مع النهضة التي نتطلع إليها.

3. في مجال التدفق الحر للمعلومات و تطوير القدرات:

في زمن العولمة و الانترنت و حرية تدفق المعلومات من خلال شبكة الانترنت نحن نجد لا بديل التي تتيح بكل شفافية التدفق الحر للمعلومات **e-government** عن **الحكومة الالكترونية** من خلال ونشر كل ما يخص النشاط الاقتصادي الحكومي و المناقصات و المشاريع و الفرص الاستثمارية ولا بد للأشخاص مهما كانت صفتهم أن يطلعوا على أي نوع من المعلومات الاقتصادية و الإحصائية بصورة ميسرة ليتسنى لهم اتخاذ القرارات السليمة بخصوص مشاريعهم المقبلة كما أن انجاز العديد من المعاملات الخاصة بالمواطنين عن طريق الانترنت سيخدم

المواطن بطريق أفضل و يقلل من فرص الاستغلال الغير مشروع وعلى الحكومات أن تدعم الحاضنات الريادية بخدمات متطورة من الكومبيوترات و الدخول الحر للانترنت و السرعة العالية للتحميل كما تدعم الحاضنات الريادية بالدراسات و الدعم اللوجستي المناسب لكي تقوم بدورها التنموي.

لابد للحكومات أن تعتمد برنامج دائم و مستمر لتحسين قدرات للعاملين فيها كما لابد أن يتم اعتماد برنامج لتحفيز الموظفين و العاملين لتحسين أدائهم ومن هذه الحوافز تعديل أجورهم ودرجاتهم الوظيفية عند اكتسابهم مهارات جديدة أو خبرات جديدة في مجال عملهم و اعتماد برنامج تعليمي مستمر لهم ، أن أي استثمار في تحسين وضع الموارد البشرية للدول سينصب مباشرة في خدمة تحسين الوضع الاستثماري و سيساهم في تعزيز أيجاد فرص استثمارية الجديدة.

كما ندعو الحكومات إلى اعتماد مشاريع ضخمة و كبير للبعثات الخارجية للحصول على درجات البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه من جامعات رصينة للمواطنين و للعاملين في الحكومة لاكتساب معارف جديدة و الانطلاق لأفاق رحبة و الإطلاع على ما وصل إليه العالم من معرفة و تقدم.

4. في مجال دعم التصدير:

من الملاحظ أن تجارة العربية البينية و تجارة الترانزيت هي أهم أدوات التبادل التجاري بين هذه الدول ألا أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية ضئيل للغاية و هذا ينعكس سلبيا على المشاريع الصغيرة التي تتنافس فيما بينها في البلد نفسه لذا فان إيجاد جمعيات أو مؤسسات تعنى بتصدير خدمات و منتجات الرياديين أمر لا مفر منه أمام تحديات الأسواق لذا نقترح إيجاد صندوق استثماري لضمان تصدير السلع و البضائع و الخدمات المصدرة بين الدول العربية و يتيح هذا الصندوق قروض لتمويل هذه التجارة كما نقترح تشجيع البنوك بمنحها حوافز تتيحها البنوك المركزية لتمويل مثل هذه النشاطات الاقتصادية كما نقترح إن يتم أنشاء شركة عربية لتامين الصادرات تسمح للموردين التعامل فيما بينهم بضمان هذه الشركة كما هو الحال في السوق الأوربية المشتركة ولكون الرياديين في بداية إعمالهم بحاجة إلى الترويج و التوسع أدعو حاضنات الأعمال بتوفير جزء من ميزانيتهم للترويج للمشاريع الناجحة في فترات تأسيسها الأولى كما ادع والى أنشاء معارض دائمي في البلدان العربية خاصة للمشاريع التي نجمت عن حاضنات الأعمال مهما كان حجمها و المطلوب من الحكومات العربية أيجاد مناطق ذات جذب اقتصادي للمشاريع الجديدة الصغيرة منها و المتوسطة بهوامش بسيطة من الربح تتيح للمشاريع الجديدة التوسع دون الدخول باستثمارات البنية التحتية أو دفع رسوم عالية ، أن الشراكة الاقتصادية العربية مطلب مهم من مطالب النهوض الاقتصادي العربي وعلى الحكومات أن تعمل كما عملت المجموعة الأوربية على رفع كافة الحواجز بينها من اجل تكامل اقتصادي حقيقي.

الخلاصة:

من ما تقدم نجد أن تنمية القدرات الريادية في الأعمال هي عملية متكاملة تدخل في مجال

الإصلاح الاقتصادي المتكامل للحكومات و أن الرياديين بمشاريعهم سيرفدون حتما الأسواق

بفرص و قيم إنتاجية مضافة إذا توفر لهم البيئة المناسبة_ .بفرص و قيم إنتاجية مضافة إذا توفر لهم البيئة المناسبة.

تجربة ميدانية حول برنامج مشترك بين مجلس الأعمال العراقي و مؤسسة المرتقى البنك الدولي

كيف تؤسس مشروعا خاص بك

مجلس الأعمال العراقي منظمة مهنية لرجال الأعمال أسست في الأردن عام 2006 حسب قانون الجمعيات الأردني تظم أكثر من 250 رجل مستثمر عراقي مقيمين خارج العراق و بحجم1450 شركة متنوعة في استثماراتها بحجم يفوق 10 مليار دولار أمريكي ، من باب المسئولية الاجتماعية لدعم المجتمع المدني قرر المجلس أطلاق برنامج تدريبي دائم للرياديين المحتملين بالتعاون مع البنك الدولي و مؤسسة المرتقي يستهدف البرنامج العراقيين المتواجدين على ارض الأردن نظمت الدورة في قاعة المجلس الرئيسية.

نبذه مختصرة عن البرنامج:

شارك في الدورة الأولى للبرنامج و التي استغرقت ثلاث أشهر 201 مشارك منهم 80 إناث و 121 ذكور.

التحصيل العلمي للمشاركي : 46 إعدادي، 114 بكالوريوس، 31 ماجستير، 10 دكتوراه

40 سنه شارك 52 شخص ، 30 - سنه شارك 101 شخص، - 30 الفئات العمرية للمشاركين20 :

اكبر من 40 سنة شارك 48 شخص .

عمل المشاركين عند بداء الدورة :لا يعمل 87 شخص، أداري 74 شخص، مدير 15 شخص، صاحب عمل 25 شخص

محاور الدورة:

- كيف تؤسس عمل خاص بك
- كيف تعد الجدوى الاقتصادية
- كيف تدير مشروعك
- كيف تعد البيانات المالية للمشروع(كلف ، مبيعات، أرباح و خسائر).
- كيف توسع مشروعك

مواد الدورة التدريبية قدمت من قبل البنك الدولي باللغة العربية و درب الرياديين المحتملين مدربين معتمدين من قبل البنك الدولي، يمكن للمهتمين الحصول عن المزيد من المعلومات عن نتائج هذه الدورة بالاتصال بمقر المجلس.

انطلاقا من مبدا المسؤولية الاجتماعية للشركات في المحافظة على البيئة والمحافظة على الموارد الطبعية والذي يعد احد المحاور الاساسية في التنمية المستدامة، قدم قسم البحوث والدراسات التابع لمجلس الاعمال العراقي باشراف المهندس جلال الكعود، رئيس مجموعة نفط للتجارة الدولية و نائب رئيس مجلس الاعمال العراقي، دراسات عن الواقع البيئى في العراق ومقترحات لتطويرها :

" البيئة في العراق ... هل شملها النسيان أم الفساد؟؟؟"

" النفايات والأنقاض تحدي بيئي يؤرق العراق"

"البيئة في العراق ... هل شملها النسيان أم الفساد؟؟؟"

م .الاستشاري جلال الكعود

مقدمة :

البيئة من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر فقد اهتمت الأمم المتحدة بالبيئة ، آما اهتمت بها الدول المتحضرة، وأصدرت الكثير من القوانين والتعليمات التي تحافظ عليها وتضع الغرامات القاسية لمن يخالف أو يؤثر سلبيا على البيئة ، وخاصة بعد الارتفاع الهائل في عدد سكان الأرض،مما جعل الكثير من الباحثين والعلماء يدرسون كيف يستطيعوا بناء بيئة مناسبة للإنسان وان يحافظوا عليها.

وعند التجول في العراق يستطيع المشاهد أن يرى مدى التدمير الذي يحدثه الإنسان في العراق على بيئته، وسأحاول تقديم بعض المشاهدات الشخصية في الانبار، واعتقد أنها مشاهدات يمكن ان تراها في اي مدينة عراقية لانه لا توجد تعليمات او عقوبات مناسبة لمن يحدث هذا التدمير، او ان الذي يحدث التدمير لا يعرف مدى الاذى الذي يحدثه سواء للمجتمع العراقي ، او لنفسه وعائلته .او قد تكون المخصصات التي توجه له غير كافية ، او ان هذه المخصصات يتم استغلالها من قبل المسؤولين بطرق غير مجدية وبسوء أدارة (اذا لم يكن فسادا) على اعتبار ان لا احد يسأل عنها او يهتم بها.

النفايات والقمامة :

سيتفاجاء الزائر بمنظر أكداس القمامة التي تملأ آل مساحة شاغرة في المدن وخاصة مداخل المدن التي يتوقع ان تكون جميلة وتعكس شخصية سكانها .تمتد مشكلة النفايات والأنقاض الى الأحياء السكنية وتصبح بؤرة للأمراض والروائح الكريهه، وتقدم نموذج غير حضاري لهذا المجتمع .حيث ترمى الأوساخ والنفايات والمعدات المتروكة وكل شئ خارج الحاجة في الأراضي الغير مستغلة داخل الأحياء السكنية، هذا بدل ان تكون هناك حدائق وساحات للعلب الأطفال آما صممت في خرائط البلديات لكنه تصميم على الورق اما على الارض فهو على العكس تماما؟

وربما يعود ذلك الى انعدام الخدمات الأساسية من مجاري صناعية ونظافة ومتطلبات المحافظة على البيئة وعدم استطاعت الجهات المسؤولة عن تنظيم ابسط متطلبات المجتمع بما يتلائم مع حاجاته البيئية والذوق العام.

ان أهم ما خطر في ذهي وأنى ارى تلك المشاهد المحزنة من الوساخة والأنقاض هو كيف ستكون ردة فعل اي مستثمر يزور العراق ويرغب في وضع ماله في مؤسسة مهترئة وعاجزة حتى عن تنظيف شوارعها، وايجاد مكب نفايات وأنقاض لمدينتها .

كيف يمكن للمستثمر أن يتعامل ويقدم المنفعة المطلوبة مع مجتمع لايمانع من رمي القاذورات

والأنقاض الى جانب بيتة ويقبل أن تكون هناك مياه اسنه ومرتع للأمراض ولا يسأل الحكومة عن حقه كأنسان في الخلاص من تلك النفايات

الورشات الصناعية عند مداخل المدن

معظم مدن العراق أصبحت مداخلها الرئيسية تزدحم بورشات صناعية ومرائب تصليح سيارات ومعدات وكأن الحي الصناعي هو الوجه الأمثل لاستقبال الزوار والمواطنين إلى مدنهم .وحيث جرت العادة على تحديد وجهة الاستخدام الصناعي حسب مستوى التلوث والضجيج آما هو معمول به في العالم، فأن المدن الصناعية العراقية هي عبارة عن محلات متراصفة على جانبي الشوارع الرئيسية عند مدخل المدن تعلن عن خدماتها من خلال استخدام مقتربات تلك الشوارع والأرتدادات الأمامية لها لخزن موادها وعرض منتجاتها،والتوسع في العمل من خلال استغلال تلك الأمتدادات بشكل يتماشى ومتطلبات عمل تلك الورش الذي هو سبب جوهري في تلوث البيئة.

لو توقف الأمر عند الأماكن الصناعية وحدها لقلنا أن هذا التحدي البيئي يحتاج إلى مؤسسات وأمكانيات كبيرة قد لا تتمكن مؤسسات الدولة العراقية من توفيرها في الوقت الحاضر والحقيقة عكس ذلك تماما حيث علمت من السكان والمسؤوليين بأن هناك مخصصات مالية كبيرة ومعدات قد تم تخصيصها للقضاء على هذه المخلفات؟ ولكن المسؤوليين لم يتمكنوا من معالجة المشكلة لأسباب مجهولة ؟

قلب المدينة(وسط المدينة) :

تتباها المدن في العالم بتنظيم وتجميل وسط مدينتها لانها تعتبر وسط المدينة كقلبها النابض، فلكل يتذكر كم كان شارع الرشيد مميزا بابنيته، وجمال شارعه، ونستطيع قول ذلك عن معظم المدن المعروف في العالم ، اما مدينة هيت (والتي يمكن اخذها كعينة لمعظم مدن العراق) فحدث ولا حرج، ففي وسط المدينة التجارية (أذا كانت تصلح لهكذا مسمى)

هناك الأعتداءات على الأرصفة واضحة حيث تعتبر امتداد طبيعي للمحلات حسب الأعراف السائدة في المجتمع، وآذلك المجاري المفتوحة والأتربة والوساخة والأنقاظ هي مناظر لا يجب ان تكون، ونحن في القرن الواحد والعشرون وفي بلد يملك من الامكانيات المالية والبشرية مايجعله من اغنى الدول ليس في المنطقة بل في العالم.

علما ان مدينة هيت هي أحدى اقدم المدن في العراق ويبلغ عمرها أآثر من 6000 سنة. وتبين الصور أعلاه بقايا القصبة التي كانت مسكونة بالكامل حتى 20 سنة مضت والآن فهي أنقاض متراكمة تطل على أجمل انهار العراق وهو الفرات.

تلوث مياه الفرات(الكورنيش):

لمدينة هيت موقع مميز على نهر الفرات وبساتينها العامرة ونواعيرها الجميلة .ولكن مما يؤسف له ان واجهة النهر اصبحت مكب للنفايات ومياه المجاري.

مما يؤدي الى تلوث مياه الفرات، ويمتد ليلوث مياه آل المدن التي تقع على مجرى النهر، حيث لا يعلم الا الله حجم التلوث الذي يصل الى مدن الجنوب التي يمر بها نهر الفرات.

أما المجاري فهي لا تخضع لأي معالجة وانما ترسل الى النهر بطريقة مباشرة آما هو واضح في الصور المرفقة . وتاتي هذه المجاري من قنوات الصرف المفتوحة في الشوارع والأسواق ولا يعلم أحد مافيها من مواد ومخلفات تهدد جميع انواع الكائنات الحية وعلى رأسها الأنسان؟

مقترحات للتطوير:

يمكن تقديم المقترحات التالية لمعالجة المشاكل اعلاه:

1. **رفع النفايات والأنقاض وأنشاء مكب نفايات وانقاض خارج حدود المدينة، وتوفير حاويات النفايات في آل شارع وفي مواقع محددة ووضع برنامج توعية حول رمي النفايات ووضع غرامات على المخالفين.**
2. **تشجيع القطاع الخاص على انشاء خدمات تدوير النفايات خاصة البلاستيكية والمعدنية والورقية منها.**
3. **انشاء مدن صناعات صغيرة في مناطق ملائمة وبمواصفات حديثة تتوفر فيها الخدمات الأساسية وبعدها يتم ترحيل ورش العمل والصناعات الخفيفة اليها وتشجيع هذا القطاع الى الأنتقال اليها من خلال توفير الطاقة الكهربائية والصرف الصناعي، مع وضع تشريعات صارمة وغرامات مالية للنظافة على اية ورشة تعمل خارج تلك المدن.**
4. **وضع تشريعات واضحة للبناء وتحديد الشوارع التجارية والخدماتية والأحياء السكنية وتنظيم البناء من خلال وضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم ذلك أخذين بنظر الأعتبار تطوير تصور واضح لشكل المدينة وشوارعها الرئيسية بحيث يتم الألتزام بتلك التشريعات ومن يخالف، تفرض علية غرامات مالية بناءا على دراسة توضع من قبل الجهات التشريعية.**
5. **وضع تشريعات واضحة للبناء وتحديد الشوارع التجارية والخدماتية والأحياء السكنية وتنظيم البناء من خلال وضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم ذلك أخذين بنظر الأعتبار تطوير تصور واضح لشكل المدينة وشوارعها الرئيسية بحيث يتم الألتزام بتلك التشريعات ومن يخالف، تفرض علية غرامات مالية بناءا على دراسة توضع من قبل الجهات التشريعية.**

6. **يتوجب على مؤسسات الحكومة أخذ زمام المبادرة في أعادة تأهيل المدن والمرافق العامة وتجهيز الأرضية اللأزمة لأي مستثمر على الشروع باستثماره بفترة وجيزة وبدون عوائق .وهذا يتطلب من الأدارت المحلية لهذه المدن التباحث مع مؤسسات الحكومة المسؤولة عن التخطيط والأنماء، وهيئات الأستثمار، واخذ زمام المبادرة في تهيئة جميع القرارات اللأزمة التي تخص الأستثمار مع ايجاد الحلول الملائمة لأي عوائق قد تؤخر مثل هذه المشاريع.**

الخلاصة:

يمكن اعتبار مدينة هيت نموذج لجميع مدن العراق حيث المشاكل والمعوقات هي ذاتها، ويترتب على مؤسسات االدولة التشريعية والتنفيذية اعادة تقييم الأنجازات وايجاد طرق جديدة وسياسات اكثر فاعلية في تنفيذ المشاريع والخطط الأنمائية وتقديم الخدمات ، وأن ميزانية الدولة غارقة في تخصيصاتها التشغيلية (تجاوزت 70 % من الموازنة العامة) على حساب المنهاج الاستثماري ، علما بان المنهاج الاستثماري هو ادة التغيير نحو بناء يتسم بالتحضر والشموخ.

ارجو ان تكون مقالتي هذه مثيرة لانتباه من يهمه بناء عراق جديد ، وان تتعاون كل الايدي من اجل خلق واقع جديد يتناسب مع امكانيات العراق الأقتصادية وايجاد بيئة للعيش الكريم وتحسين حياة المواطن العادي، والله الموفق.

"النفايات والأنقاض تحدي بيئي يؤرق العراق"

م .الاستشاري جلال الكعود

عندما يزور الشخص مدينة جميلة أو حديقة عامة احسن تصميمها فمن الطبيعي أن يتمنى لمدينتة أن تكون بتلك الصفات، وهذا الشعور يلازمني آما يلازم جميع العراقيين الذين سنحت لهم الفرصة في السفر الى العالم والأطلاع على المستوى المعاشي التي وصلت الية المجتمعات المتطورة والبيئة الحاضنة لها .كل شيء نراه نتماه لبلدنا العراق ولمدننا من تنظيم ونظافة وعمران رائع الجمال لأننا نؤمن بأن العراق فية من الخيرات الكثير مما يميزه عن دول العالم .ولكن في نفس الوقت هذا التمييز لم يجد طريقة الى الواقع مع الأسف ونستمر في التحسر على ماوصلت الية مدن اوروبا وامريكا والعديد من جاراتنا مثل تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن.

لقد كانت زيارتي الأخيرة الى عدد من نواحي وأقضية الأنبار للأطمئنان على حال الأهل و الأصدقاء والأطلاع على أحوال البلد بدون رتوش وعلى ارض الواقع فاجعة .فخلال زيارتي مررت بعدد من المدن دفعني اليها الحنين ومنها بالطبع مدينة الرمادي، قضاء هيت، قضاء حديثة، ناحية الفرات، ناحية البغدادي، ناحية بروانة وناحية الحقلانية .وفي هذه الرحلة استطعت الأطلاع على الكثير من الأمور التي تمثل واقع الحال الذي يعيشه العراقيون والتي ستحتاج الى أكثر من مقالة للتعاطي مع حجم وتعقيدات تلك المشاكل الخطيرة التي تواجة المجتمع وجميع مؤسسات الحكم وعلى جميع الأصعدة أفقيا وعموديا.

ولكنني في هذه المقالة سأتطرق الى موضوع قد يبدوا للوهلة الاولى بسيط وغير ذي أهمية، ولكنه يمثل في دلالاتة الكثير من المشاكل والتحديات التي ستواجة صاحب القرار في التعاطي معها وقد أصبح العراق ارض النفايات والأنقاض!

أنني متأكد من أن جميع الزوار القادمين الى العراق من الأردن أو دول الخليج أو دول العالم المتحضر سيتفاجاؤن بمنظر آاداس القمامة التي تملأ آل مساحة شاغرة في المدن اضافة الى مطبات الطرق والحفر والازقة المملوءة بالمياه الاسنة في الساحات العامة في

مدن العراق .المدهش اكثر هو تواجد هذه المخلفات على الطرق الرئيسية المؤدية للمدن وكان المسؤوليين عن تلك المدن يتباهون ويتنافسون بحجم نفاياتهم وحجم الضرر البيئي الناجم عن ذلك.

فجميع مدن العراق أصبح مدخلها الرئيسي قد أزدحم بورشات صناعية ومرائب تصليح سيارات ومعدات وآأن الحي الصناعي هو الوجه الأمثل لأستقبال الزوار والمواطنين إلى مدنهم .وحيث جرت العادة على تحديد وجة الأستخدام الصناعي حسب مستوى التلوث والضجيج آما هو معمول به في العالم، فأن المدن الصناعية العراقية هي عبارة عن محلات متراصفة على جانبي الشوارع الرئيسية عند مدخل المدن تعلن عن خدماتها من خلال استخدام مقتربات تلك الشوارع والأرتدادات الأمامية لها لخزن موادها وعرض منتجاتها، والتوسع في العمل من خلال استغلال تلك الأمتدادات بشكل يتماشى ومتطلبات عمل تلك الورش الذي هو سبب جوهري في تلوث البيئة.

ومع انعدام الخدمات الأساسية من مجاري صناعية ونظافة ومتطلبات المحافظة على البيئة، فقد أصبح النمط المعماري والبيئي المميز لمدن العراق آنموذج لأنهيار المؤسسات المسؤولة عن التنظيم الحضري واختفاء الخدمات الأساسية وعدم استطاعتها تنظيم ابسط متطلبات المجتمع بما يتلائم مع حاجات المجتمع البيئة والذوق العام.

لو توقف الأمر عند الأماكن الصناعية وحدها لقلنا أن هذا التحدي البيئي يحتاج إلى مؤسسات وأمكانيات كبيرة قد لا تتمكن مؤسسات الدولة العراقية من توفيرها في الوقت الحاضر والحقيقة عكس ذلك تماما حيث علمت من السكان والمسؤولين بأن هناك مخصصات مالية كبيرة ومعدات قد تم تخصيصها للقضاء على هذه المخلفات؟ ولكن المسؤولين لم يتمكنوا من معالجة المشكلة لأسباب مجهولة ؟ أما وسط المدينة التجارية (أذا آانت تصلح لهكذا مسمى) فهناك الأعتداءات على الأرصفة

واضحة حيث تعتبر امتداد طبيعي للمحلات حسب الأعراف السائدة في المجتمع، وكذلك المجاري المفتوحة والأتربة والوساخة والأنقاض هي منظر اعتاد علية المجتمع وأصبحت لا تمثل مشكلة، وانما تنظر مؤسسات الحكومة المحلية وحتى المواطنين بأن هذه التجاوزات مقبولة بحكم العادة والمكرر والمألوف لتقصير الطرفين في أداء واجباتهم.

أن الصور في هذه المقالة اخذت لمدينة هيت قبل شهر واحد، ومدينة هيت أحدى اقدم المدن في العراق ويبلغ عمرها أآثر من 6000 سنة .وتبين الصورة أدناة في الخلفية بقايا القصبة التي كانت مسكونة بالكامل حتى 20 سنة مضت والآن فهي أنقاض متراكمة تطل على أجمل انهار العراق وهو الفرات.

هناك حاجة ماسة لكتابة مقال آخر لمناقشة موضوع العمارة و تخطيط المدن حيث يمثل الواقع المعماري الحالي تحديا كبيرا يتوجب على الدولة والمجتمع التعاون الكلي لايجاد الطرق السليمة للتعاطي معه فهو لا ياخذ حاجة الناس ولا الطبيعة الاجتماعية ولا عامل المناخ ويفتقر للرؤية والمنطق الجمالي للعمارة.

تستمر مشكلة النفايات والأنقاض الى الأحياء السكنية وتصبح بؤرة للأمراض والروائح الكريهه ، وتقدم نموذج غير حضاري لهذا المجتمع.

حيث ترمى الأوساخ والنفايات والمعدات المتروكة وكل شئ خارج الحاجة في الأراضي الغير مستغلة داخل الأحياء السكنية، هذا بدل ان تكون هناك حدائق وساحات للعلب الأطفال آما صممت في خرائط البلديات لكنه تصميم على الورق اما على الارض فهو على العكس تماما؟

ثم لا تنتهي الكارثة هنا خاصة ونحن في مدينة كان يتغنى بها الشعراء والفنانون لموقعها المميز على نهر الفرات وبساتينها العامرة ونواعيرها الجميلة .فقد اصبحت واجهة النهر مكب للنفايات ومياة المجاري.

حيث يتهدد المجتمع بتلوث مياهة ومياة آل المدن التي تقع على مجرى النهر، اسفنا للأخواننا في الجنوب حيث لايعلم الا الله حجم التلوث الذي يصلهم ويصل الى ابنائهم بسبب هذا الأهمال .علما بأن جميع مشاريع مياه الشرب في العراق تفتقد الى المتطلبات اللأزمة لانتاج مياة صالحة للشرب حسب مواصفات منضمة الأمم المتحدة وتكتفي مشاريع المياة بالفلتره من خلال الرمل في أغلب الأحيان.

أما المجاري فهي لا تخضع لأي معالجة وانما ترسل الى النهر بطريقة مباشرة آما هو واضح في الصورة أعلاة .وتاتي هذه المجاري من قنوات الصرف المفتوحة في الشوارع والأسواق ولا يعلم أحد مافيها من مواد ومخلفات تهدد جميع انواع الكائنات الحية وعلى رأسها الأنسان؟

لم تكن باقي مدن محافظة الأنبار أآثر نظافة من هيت، بل على العكس تماما فقد كانت الرمادي والمدن الأخرى أآثر اتساخا واكثر تدهورا، وما فاجأني فية بعض الأخوان الذين أطلعوا على هذه الصور البشعة لمدن وطننا الحبيب أنهم يأكدون بأن البصرة ومدن جنوب العراق وحتى بغداد لا تختلف عن هذا المستوى من الأهمال بل قد تكون أكثر أهمالا؟

المحزن حقا أن مدينة الرمادي قد أحالت عطاء لأحدى الشركات الألمانية لتنظيف المدينة، ولكن لم تنجح هذه الشركة الألمانية من تنفيذ تعهداتها آما يتضح لأن الخبرة المطلوبة لمثل هذه الأعمال لا تتوفر في العراق!؟ وآما قال أحد الأخوان معلقا على هذه الصور بأنه أصبح حلم أن نرجع الى عراق السبعينات والى تلك المدن البسيطة والأمنة والنظيفة .وعذرا للذين عاشوا في العهد الملكي فأن جيلنا هو جيل الجمهوريات والديمقراطيات الحديثة بثوب الوطنية الممزق والمتسخ بأفعال الصراع السياسي.

ان أهم ما خطر في ذهي وأنى ارى تلك المشاهد المحزنة من الوساخة والأنقاض هو كيف ستكون ردة فعل اي مستثمر يزور العراق ويرغب في وضع ماله في مؤسسة مهترئة وعاجزة حتى عن تنظيف شوارعها وايجاد مكب نفايات وأنقاض لمدينتها .كيف يمكن للمستثمر أن يتعامل ويقدم المنفعة المطلوبة مع مجتمع لا يمانع من رمي القاذورات والأنقاض الى جانب بيتة ويقبل أن تكون هناك مياه اسنه ومرتع للأمراض ولا يسأل الحكومة عن حقه كأنسان في الخلاص من تلك النفايات؟ ولا المجالس المحلية هي الاخرى معنية بان تسأل لماذا وصل الحال على ماهو علية ومن هو المسؤول؟ ماهو حال هذا الأنسان الذي يقبل أن يعيش اطفالة في بيئة ملوثة ويشرب مياة ممزوجه بنفاياته؟ أنة انسان قد سلبت ارادتة ومرعوب من قول الحق والأعتراض لأن ذلك يهدد لقمة عيشة.

هكذا ينتشر الفساد والمفسدون لعدم وجود من يحاسبهم ويحملهم المسؤولية عن هدر المال العام وصرف المليارات من الدنانير التي خصصت لرفع الأنقاض والنفايات؟ بالرغم من بشاعة المناظر وحجم التحدي الأ أن الله أنعم على وطننا بخيرات كثيرة لم يستطع الأنسان العراقي من استثمار تلك الخيرات بشكل ملائم .ونأخذ مدينة هيت كنموذج على تلك الخيرات والطبيعة الخلابة التي يمكن استثمارها بشكل مميز.

فها هي تلك المدينة الغارقة في القدم تجلس على شواطئ أجمل انهار العالم وتحمل أرثا تأريخيا للآف السنين طمر في الأنقاض والنفايات بسبب تقصير ابنائه وانهماكهم في الحصول على ابسط متطلبات الحياة اليومية من خدمات وعيش كريم.

من السهل على المستثمر أن يتخيل عشرات المشاريع التي يمكن استثمارها في مثل هكذا مدينة من تطوير الواجهة المائية، بناء اسواق تقليدية وتاريخية بخدمات حديثة لتشجيع السياحة الداخلية على أقل تقدير، بناء فنادق 3 أو 4 نجوم لزيارة المنطقة والتفسح في مزارع النخيل والخروج الى الصحراء .أعادة بناء القصبة لتصبح واجهة تاريخية وفنية واجتماعية تتميز بها المدينة .ولكن لكي نتمكن من التفكير في ذلك يتوجب على مؤسسات

الدولة عمل الكثير من الخطوات لتحضير البيئة المناسبة لجذب المستثمر .وفي حالة مثل

هذه المدينة التاريخية فيجب على الأدارة المحلية عمل عدة خطوات منها:

1. **رفع النفايات والأنقاض وأنشاء مكب نفايات وانقاض خارج حدود المدينة، وتوفير حاويات النفايات في آل شارع وفي مواقع محددة ووضع برنامج توعية حول رمي النفايات ووضع غرامات على المخالفين.**
2. **تشجيع القطاع الخاص على انشاء خدمات تدوير النفايات خاصة البلاستيكية والمعدنية والورقية منها.**
3. **انشاء مدن صناعات صغيرة في مناطق ملائمة وبمواصفات حديثة تتوفر فيها الخدمات الأساسية وبعدها يتم ترحيل ورش العمل والصناعات الخفيفة اليها وتشجيع هذا القطاع الى الأنتقال اليها من خلال توفير الطاقة الكهربائية والصرف الصناعي، مع وضع تشريعات صارمة وغرامات مالية للنظافة على اية ورشة تعمل خارج تلك المدن.**
4. **أعادة تصميم مخططات المدينة لأخذ متطلبات المجتمع الحديث من خدمات ونقل ومناطق خضراء والأستفادة من المعطيات الطبيعية للمدينة و تاريخها وما يميزها لكي تصبح النواة في تطوير تصاميم مشاريع استثمارية تعود على المدينة بالتميز لخلق نقطة جذب للسياحة والعمل والتعليم آجزء من التخطيط المدني للمدينة.**
5. **وضع تشريعات واضحة للبناء في المدينة وتحديد الشوارع التجارية والخدماتية والأحياء السكنية وتنظيم البناء من خلال وضع قوانين وتشريعات واضحة تنظم ذلك أخذين بنظر الأعتبار تطوير تصور واضح لشكل المدينة وشوارعها الرئيسية بحيث يتم الألتزام بتلك التشريعات ومن يخالف، تفرض علية غرامات مالية بناءا على دراسة توضع من قبل الجهات التشريعية.**
6. **يتوجب على مؤسسات الحكومة أخذ زمام المبادرة في أعادة تأهيل المدن والمرافق العامة وتجهيز الأرضية اللأزمة لأي مستثمر على الشروع باستثماره بفترة وجيزة وبدون عوائق .وهذا يتطلب من الأدارت المحلية لهذه المدن التباحث مع مؤسسات الحكومة المسؤولة عن التخطيط والأنماء، وهيئات الأستثمار، واخذ زمام المبادرة في تهيئة جميع القرارات اللأزمة التي تخص الأستثمار مع ايجاد الحلول الملائمة لأي عوائق قد تؤخر مثل هذه المشاريع.**
7. **يتوجب على مؤسسة الدولة ارجاع هيبتها من خلال القضاء على الفساد المالي والأداري، وتفعيل دور القضاء وفصل السلطات بشكل واضح وفاعل، وتفعيل دور المجالس المحلية في دورها التشريعي والرقابي، والأرتقاء بسمتوى تلك المجالس من خلال التدريب والمحاظرات، وتشجيع انتخاب الكفاءة آمعيار لها، وكذلك الألتزام بتعيين الكفاءة في الأجهزة التنفيذية وتحميلهم المسؤولية في تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة، والعمل على بسط الأمن وأحترام المواطن والعمل على تقديم الخدمات من خلال جدول زمني معقول، والتأكيد على تنفيذ جميع الخدمات التي يمكن تنفيذها بدون تأخير على سبيل المثال وليس الحصر رفع النفايات والأنقاض التي هي بحاجة فقط للشعور في المسؤولية. أنني ارى في هذه المدينة هي نموذج لجميع مدن العراق حيث المشآل والمعوقات هي ذاتها، وأن المؤتمرات الدولية التي تعقد حول الأستثمار وتطوير أجهزة الدولة وفعاليتها هي جهود لم تنتج سوى مثل هذه الحالة التي يرثى لها .وهذا دليل واضح على أن الأستراتيجية المعمول بها الآن قد فشلت، ويترتب على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية اعادة تقييم الأنجازات وايجاد طرق جديدة وسياسات اكثر فاعلية في تنفيذ المشاريع والخطط الأنمائية وتقديم الخدمات خاصة وأن ميزانية الدولة غارقة في تخصيصاتها التشغيلية على حساب المنهاج الاستثماري الذي ينبغي ان يعطى الاولوية لانه هو ادة التغيير نحو بناء يتسم بالتحضر والشموخ ومع ان الكلف التشغيلية قد تجاوزت % 70 من الموازنة العامة الا انها لم تضف شيئا للدخل القومي بسبب هيمنة القطاع العام وضعف القطاع الخاص العراقي.**

واخيرا ، نود الاشارة الى ان هذا التقرير هو ملخص تطبيقات مجلس الاعمال العراقي لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو جزء مما قدمه الاعضاء في هذا السياق لتحقيق التنمية المستدامة، كما نود ان ننوه ان المجلس على استعداد بتزويد المهتمين بأي تفاصيل تتعلق بأي جزء من هذا التقرير .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لممثلي وموظفي الامم المتحدة العاملين على هذه المبادرة وكافة اعضاء الشبكة المحلية للاتفاق العالمى في العراق لجهودهم النبيلة في التعريف والترويج لمبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وحرصهم في العمل على بناء مجتمع متكامل تتحقق فيه التنمية الاقتصادية التي تخدم المجتمع.